العولمة وحقوق الانسان في الوطن العربي

د.تغريد جليل ايوب

معهد الادارة/ الرصافة/هيئة التعليم التقني

المقدمة

منذ بداية العقد الاخير من القرن العشرين والعالم يتفاعل سلباً وايجاباً مع ما يسمى بظاهرة العولمة، شغلت مساحة كبيرة من النقاش للعديد من الكتب والندوات والمؤتمرات في البحث عن جوهرها وسماتها، وتداعياتها المباشرة في ازالة الحدود الجغرافية امام الاقتصاد والسياسة والثقافة، وتسهيل حركة الناس والمعلومات والسلع والخدمات، واعادة هيكلة الاقتصاد العالمي باتجاه تشكيل قسمة عمل دولية جديدة، وتعميم ثقافة واحدة، وتغير في موازين القوة والصراع والامن الدولي ودور الامم المتحدة. وقد اعتمدت العولمة في شيوعها على ادوات كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات المتعدية الجنسية، واصبحت من الظواهر التي ازداد الاهتمام بها لما لها من ابعاد وخصائص واثار ايجابية وسلبية على العالم كله (ومن ضمنه الوطن العربي) فهي تؤثر في العديد من المتغيرات المادية وغير المادية من مصادر القوة والصراع والنمو الاقتصادي والتفاعلات الايجابية وتؤثر في الدول والامم والشعوب والافراد ومن ابرز ما تؤثر فيه قضايا حقوق الانسان وحرياته التي اعلن عنها ضمن الدساتير والانظمة القانونية والمواثيق الدولية وخاصة المعنية بحقوق الانسان كالاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكولات الملحقة بها، وهذه الحقوق تتضمن حقوق مدنية وسياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية.

ومن هنا ننطلق ببحثنا الذي يهدف الى التوصل الى طبيعة العلاقة والتأثير بين العولمة وحقوق الانسان، وفي ضوء مشكلة البحث التي يمكن تحديدها عبر التساؤل : ما مدى العلاقة والاثر بين العولمة وحقوق الانسان، راينا انه من المناسب ان يتوزع البحث على المحاور الثلاثة التالية :

1. مفاهيم العولمة وحقوق الانسان.
2. العلاقة والتاثير بين العولمة وحقوق الانسان .
3. الاستنتاجات والتوصيات .

1- مفاهيم العولمة وحقوق الانسان.

أ. العولمة :

تعددت المفاهيم التي اوردها الباحثون فيما يخص العولمة، وركز كل منها على جوانب معينة وضمن اطار ميولهم الفكرية واختصاصاتهم ورؤيتهم لها، وفي ضوء اختلاف وتباين المفاهيم العديدة التي وردت حول العولمة قمنا بتصنيفها الى سياسي اذ اشار البعض ان العولمة ((هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للانسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ))[1] كما وصفها اخر بانها ((الدعوة الى اعتماد الديمقراطية الليبرالية السياسية وحقوق الانسان والحريات الفردية وهي اعلان لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود)) [2]. وفي التصنيف الاقتصادي لها فهي تعني ((نمو التفاعل المتبادل في مجال الاقتصاد بين دول العالم من خلال زيادة حجم وتنوع العمليات التجارية للبضائع والخدمات، وتدفق راس المال المالي، وكذلك من خلال السرعة الكبيرة والانتشار الواسع للتكنولوجيا)) [3]. وهي تعني ايضاً ((عملية مرتبطة بازدياد الانفتاح الاقتصادي ونمو الترابط الاقتصادي وتعمق الاندماج الاقتصادي العالمي)) [4]. اما في التصنيف الاجتماعي فقد وصفت بأنها ((عملية تصور في الغالب كقوة ايجابية تعمل على توحيد المجتمعات المختلفة وتحقق تكاملها في قرية كونية الكل يغتني في إطارها)) [5]. أما ضمن التصنيف الثقافي فقد اكد البعض على انها ((ظاهرة التكامل في الجوانب الهيكلية والستراتيجية للشركات التي اصبحت انشطة صناعاتها التحويلية والتقنية والمعلوماتية تخترق الحدود الوطنية بهدف تحقيق تنافسيتها الدولية)) [6]. اما مفهوم العولمة ضمن التصنيف التاريخي فهي ((تعبير جديد لحالة قديمة ترجع الى القرن الرابع ق.م من فكرة التوسع التي نادى بها الاسكندر المقدوني في ان تشكيل حضارة مشتركة تساعد الجميع على العيش معاً بسلام، وتطورت فكرة التوسع وامتدت عبر المراحل التاريخية، تبغي الغزو والاحتفاظ بالغنائم والمنافع والهيمنة والسيطرة، وتبلورت مع نهاية القرن العشرين وعرفت بالعولمة))[7].وكذلك صنفت العولمة على انها الغاء للحواجز والحدود ففي هذا الاطار يرى

البعض انها ((كسر الحواجز الاقليمية ورفع الحدود امام التجارة والمعاملات الاقتصادية وكذلك تغيير المفاهيم القومية والوطنية الى مفهوم واسع يجرد الشعوب من شخصياتها العرقية. ويذيبها في خلطة عالمية وغير محددة))[8]. وفي التصنيف الثقافي لها بين البعض بأن العولمة ((نفي للاخر واحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الايديولوجي)) [9]. وفي الاطار نفسه يرى البعض انها ((توحيد القيم حول المرآة والاسرة، وحول الرغبة والحاجة وانماط الاستهلاك في الذوق والمأكل والملبس، انها توحيد طريقة التفكير والنظر الى الذات والى الاخر، والى القيم والى كل ما يعبر عنه السلوك))[10].وفي التصنيف الايديولوجي للعولمة، فقد اشير الى انها ((ايديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن ارادة الهيمنة على العالم وأمركته))[11]، وكذلك هي ((مغلفة بايديولوجيا الحرية وحقوق الانسان والعقلانية والقرية الكونية وحماية البيئة، ووحدة الانسانية....الخ))[12]. وقد صنفت ايضاعلى انها حتمية وقدرا لابد منه اذ اكد على انها ((نتيجة حتمية لتطور تكنولوجي واقتصادي))[13]. وصنفت اخيراً على انها تضم اكثر من بعد ضمن مفهومها اذ اشرنا الى انها ظاهرة برزت في مسيرة التطور التاريخي الانسانية في ابعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والتقانية، تطورت عن الرأسمالية ولكن بوجه جديد، وهي اجتياز الحدود الوطنية لتغطي العالم كله، ويعتبر العلم والتقانة ابرز مقوماتها[14].

نستنتج في ضوء المفاهيم السابقة ذكرها انه لايوجد مفهوم موحد متفق عليه للعولمة، كما ان هنالك تعدد في تصنيفات العولمة وفق ابعادها المختلفة .

وقد اعلن قادة العولمة والمؤيدين لها عن اهداف للعولمة بغية ترويجها ونشرها وهذه الاهداف :

1. النظر الى العالم بوصفه وحدة متجانسة واحدة، وانها نظام يضم العالم بأسره ولم يعد هناك انفصال بين المصالح الوطنية والمصالح الدولية، وانها تحاول ان تضمن الاستقرار للجميع[15].
2. اقامة نظام دولي جديد مبني على التطبيق الصارم لمبادئ القانون الدولي وما يتفرع منها من مفاهيم حول العدالة واحترام حقوق الانسان وسيادة الدول[16].
3. التداخل الحضاري بين الحضارات كافة، والحوار فيما بينها، وكذلك التفاعل والتبادل الثقافي فيما بينها[17].
4. تطبيق مفاهيم الليبرالية الجديدة التي تدعو الى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر،وهي تعد العالم بالرفاه والتقدم[18].

5. تسهيل حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول، وعقد صلات التقارب بين البشر عبر الاقمار الصناعية، وشبكات الانترنت والمواصلات السريعة[19].
6. التخلص من التعصب الديني والقومي والعرقي[20].

ولكن ظهر على ارض الواقع اهداف حقيقية تناقض الاهداف المعلنة وهذه الاهداف هي :

1. اسهمت العولمة في تصاعد الارهاب بدلا من تحقيق حقوق الانسان، واضعفت من قدرة الدول الضعيفة على التحكم والسيطرة داخل حدودها .
2. الغزو والاختراق الثقافي عبر وسائل الاتصال الحديثة، ونشر قيم السلوك الاستهلاكي، واضفاء نمط حضاري خاص بالدول القائدة للعولمة على بلدان العالم اجمع .
3. تعميق الطابع العالمي للرأسمالية وفق قوانين السوق، فسياساتها الاقتصادية لاتنطلق من فكرة تحقيق العمالة الكاملة او مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية بل تنطلق من تحقيق اهداف التوسع الرأسمالي، بهدف البحث عن الربح وذلك واضح من تفاقم البطالة والفقر .
4. ان العولمة لاتهدف الى الرفاه والتقدم ومصالح الدول، والدلالة على ذلك قيام منظمة التجارة العالمية التي تعد احدى ادوات العولمة ومن خلال حقوق الملكية الفكرية، بأعطاء الحق في احتكار التقانة من قبل مالكها ولمدة 20 سنة ولايجوز تعميمها .

ب. حقوق الانسان

وصف البعض حقوق الانسان بانها منح الانسان الحق في حرية التعبير والانتماء السياسي والفكري والايديولوجي والديني والمذهبي وتحريره من الفقر والفاقة والجهل والمرض[21]، وعرفها اخرون انها ((الحقوق اللصيقة بالانسان والمستمدة من تكريم الله له وتفضيله على سائر مخلوقاته والتي تبلورت عبر تراكم تاريخي من خلال الشرائع والاعراف والقوانين الداخلية والدولية، وفيها نستند وعليها نبني حقوق الجماعات الانسانية في مستوياتها المختلفة شعوباً واماماً ودولاً))[22]. واعتبرت ايضاً مجموعة المبادئ والقيم تبغي احترام كرامة الانسان واعلان قيمته[23].

وقد اهتمت البشرية جمعاء بموضوع حقوق الانسان للعلاقة الموجودة بينه وبين جوانب عديدة في حياتنا مثل علاقتها بالتنمية والبيئة والديمقراطية والى ما غير ذلك من المتغيرات، وقد اعلن عنها ضمن الدساتير والانظمة القانونية والمواثيق الدولية وخاصة تلك المعنية بحقوق الانسان ، وهذه الحقوق ذات طبيعة عالمية تتوزع مابين حقوق الافراد والشعوب والدول والامم،

وابرز هذه الحقوق هي : حق الحياة، حق عدم الاسترقاق، حق عدم التعذيب، حق التمتع بحماية ضد اي تمييز اوتحريض على تمييز، حق الفرد باللجوء الى الحاكم لانصافه، حرية التنقل، حق الفرد في الضمانة الاجتماعية وانتفاعه بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الحق في العمل، الحق في الزواج، الحق في التملك، الحق في حرية التفكير، حرية الراي والتعبير، الحق في التجمع وتكوين الجمعيات، الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على صحة ورفاهية الفرد، الحق في التعليم، الحق في الامان، حق الشعوب في تقرير مصيرها....وغيرها الكثير .

ومن المناسب التطرق الى الحقوق والحريات التي لها علاقة بمفهوم العولمة وابعادها واثارها وعلى نحو ما جاء ضمن هذا البحث وكما ياتي[24]:

اولاً. الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في 10/ك1/1948

1. (المادة الاولى) يولد جميع الناس احراراً متساوين في الكرامة و الحقوق .
2. (المادة الثانية) لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان دون اي تمييز.
3. (المادة الثالثة) لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامته الشخصية .
4. (المادة الثالثة والعشرون) لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما له حق الحماية من البطالة .
5. (المادة الخامسة والعشرون) الفقرة 1- لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولاسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترهل والشيخوخة .
6. (المادة السادسة والعشرون) فقرة (2)- يجب ان تهدف التربية الى انماء شخصية الانسان انماءً كاملاً، والى تعزيز احترام الانسان والحريات الاساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية او الدينية والى زيادة مجهود الامم المتحدة لحفظ السلام .
7. (المادة الثامنة والعشرون) لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الاعلان تحقيقاً تاماً .

ثانياً-اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بموجب قرار الجمعية العامة في عام1960.

1. تلتزم جميع الدول بأمانة ودقة احكام ميثاق الامم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان وهذا الاعلان على اساس المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجميع الدول، واحترام حقوق السيادة والسلامة الاقليمية لجميع الشعوب .
2. ان اخضاع الشعوب لاستعباد الاجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكارا لحقوق الانسان الاساسية .

ثالثاً . العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في 16/كانون الاول/1966 والنافذ في 23/اذار/1976 .

1. (المادة الاولى) فقرة 1- لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

الفقرة (2) – لجميع الشعوب تحقيقاً لغاياتها الخاصة ان تتصرف بحرية في ثروتها ومواردها الطبيعية دون اخلال باي من الالتزامات الناشئة عن التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبادئ المنفعة المشتركة، والقانون الدولي ولا يجوز حرمان شعب من وسائله المعيشية الخاصة .

2. (المادة التاسعة عشر) الفقرة (2) – لكل انسان حق في حرية التعبير ويشمل حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والافكار وتلقيها ونقلها الى الاخرين دونما اعتبار للحدود الجغرافية، سواء كان على شكل مطبوع او مكتوب او اي وسيلة اخرى ولكنه وضع عليها بعض القيود في الفقرة (3) – (من اجل احترام حقوق الاخرين وسمعتهم ومن اجل حماية الامن الوطني او النظام العام او الصحة العامة او الاداب العامة .

رابعاً . العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في 16/كانون الاول/1966 والنافذ في 3/كانون الثاني/1976 .

1. (المادة السادسة) فقرة (1) – تقر الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بالحق في العمل الذي يتضمن حق كل فرد في ان تكون امامه فرصة كسب معيشته عن طريق العمل الذي سيختاره او يقبله بحرية .

2. (المادة الرابعة عشر) فقرة (2) – لجميع الشعوب تحقيقاً لغاياتها الخاصة، ان تتصرف بحرية في ثروتها ومواردها الطبيعية دون اخلال باي من الالتزامات الناشئة من التعاون الاقتصادي الدولي، القائم على مبادئ المنفعة المشتركة ، والقانون الدولي ولايجوز بحال من الاحوال حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة .
3. (المادة الخامسة عشر) فقرة (1) ب– تقر الدول الاطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد التمتع بمنافع التقدم العلمي وبتطبيقاته .

خامساً . الاعلان حول التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي الصادر بموجب قرار الجمعية العامة في عام 1969 والذي جاء في (المادة الثالثة عشر) الفقرة (أ)– يتم توزيع نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي بالانصاف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية واستخدام العلم والتكنولوجيا لزيادة تحقيق الانماء الاجتماعي للمجتمع .

سادساً . اعلان مبادئ التعاون الثقافي الذي اصدره المؤتمر العام لليونسكو عام 1996 والذي جاء في مادته الاولى الاتي :

أ. لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليها .

ب. من حق كل شعب ومن واجبه ان ينمي ثقافته .

خلاصة القول ان حقوق الانسان ذات طبيعة عالمية، تشمل الافراد والدول والشعوب والامم، ويعلن دولياً على حق ممارستها والتمتع بها لخير الانسان ورفع كرامته وتحقيق حريته ولخير الانسانية جمعاء. وفي هذا الزام على الدول كافة في ضرورة تعزيزها وحمايتها والعمل على صيانتها لخيرها وخير شعوبها .

2. العلاقة والتأثير بين العولمة وحقوق الانسان

يلاحظ من خلال ما اورده الكتاب والباحثون عن العولمة ومن خلال رؤيتنا الى ما يحدث في العالم، بان هناك اثارا ولدتها وتولدها العولمة على الدول والشعوب والامم والافراد وعلى كافة الصعد والمجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتقانية، منها ما هو سلبي ومنها ماهو ايجابي على كل من الدول المتقدمة والدول النامية (ومن ضمنها الدول العربية). ومن خلال ما ورد من مفاهيم سابقة ومواد قانونية ضمن المحور الاول حول حقوق الانسان، جاء هذا المحور ليبين مدى

تاثير العولمة بابعادها المختلفة على امكانية الانسان بالتمتع بحقوقه وممارستها وفق ما جاء ضمن الدساتير والمواثيق والاعلانات الدولية .

الاثار السلبية للعولمة

1. حدد الكثير ممن تناولوا العولمة اثارا لها في المجال السياسي وادركوا بان هنالك تاثيرات كثيرة تنصب على امن الدول وسياساتها وخصوصياتها وحدودها وحريتها وكذلك على دور سلطة الدول على شعوبها واقتصادها . فالعولمة السياسية هي احدى اشكال الهيمنة على العالم والسيطرة على ثروات الدول الضعيفة ومواردها الطبيعية واسواقها واستغلال القوى العاملة الرخيصة فيها، وتقسيم العالم الى عالمين الاول قوي ومهيمن والثاني ضعيف وخاضع للهيمنة[25].

تهدف العولمة الى اختراق الانظمة السياسية والضغط عليها لتتبنى الانموذج الليبرالي في الممارسة السياسية والتدخل في خصوصيات الدول والحيلولة دون بنائها لاجهزة دولة بناء مركزياً يسهل تحقيق التنمية والتطور[26].ومن خلال تطبيق الاقتصاد السياسي الليبرالي سيكون للعولمة تأثير على دور الدولة واختصاصاتها اذ ان هذا الاقتصاد يؤكد على ان الدولة يجب ان يتقلص دورها ولابد ان يحل السوق محلها لان اداءه افضل لهذا تجبر الحكومات في البلدان النامية على تطبيق برامج الخصخصة وتحرير التجارة وروؤس الاموال لالغاء اية سيادة للدولة على اقتصادها وحمايته ويتم نقل اختصاصات الدولة وسلطتها في المجالات كافة الى المؤسسات العالمية (الشركات المتعدية الجنسيات، منظمة التجارة العالمية، البنك والصندوق الدوليين) المتحكمة بسلطة القرار الدولي[27].

وتستخدم العولمة في بعدها السياسي خطاب الديمقراطية واحترام حقوق الانسان[28]. فالدمقراطية في منظور النظام العالمي الجديد هي مفهوم وليست عقيدة اجتماعية لها قواعدها ومرتكزاتها والياتها الداخلية التي تحركها وتقود مسيرتها كما ان الدعوة لاحترام حقوق الانسان التي تمثل عنصراً في الخطاب الايديولوجي في النظام العالمي الجديد هي ليست من مبتكراته وانما هي جزء من مكاسب نضالات الانسانية المعاصرة، التي بفضلها كرست في مواثيق اممية، وفي دساتير الدول، كما انشئت منظمات وهيئات عبر العالم لحمايتها والدفاع عنها[29]. والذي حصل فعلا ان

تحولت هذه القيمة الانسانية الى سلاح سياسي في يد قادة النظام العالمي الجديد لاستخدامه ضد الرافضين لهيمنتهم.

وتهدف العولمة ايضاً استبدال مبدأ سيادة الدولة بمبدأ الامن الدولي الذي يوفر لقادة النظام العالمي الجديد الشرعية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى بحجة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان فيها[30].

كما تسهم العولمة ايضاً في نشر وتدويل الارهاب اذ تمكن الارهابيون من تأسيس مركز وتنظيمات تدعو لافكارهم وتنطق بأسمهم مستخدمين الانترنت في نقل الرسائل والتعليمات التنظيمية وكذلك تمكنوا من نقل الاموال اللازمة لانشطتهم من دولة الى اخرى عبر وسائل مشروعة ودون اي نوع من الرقابة المالية او السياسية او الامنية.ومن الاثار السلبية الاخرى للعولمة على دول العالم الثالث (ومن ضمنها الدول العربية) هي ان طابع الهيمنة والتدخل بالشؤون الداخلية للدول يؤدي الى القضاء على التقانة البسيطة الموجودة في هذه الدول، وقتل الابداع والاتقان لدى الفرد .

2. ان الاشكاليات التي تتعلق بالاثار التي تسببها العولمة على الصعيد الاقتصادي كثيرة، وما تثيره من تفاوتات كثيرة وفجوات عديدة ولهذا كان لابد من تحديد اوجه هذه الاثار التي سببتها وتسببها في هذا المجال الحيوي. فالعولمة عمقت الفقر والتهميش لدول وشعوب ورفاه وقوة لدول وشعوب اخرى مما ادى الى حصول تفاوتات بين الدول فاصبحت هنالك دولاً غنية واخرى فقيرة، وتفاوتات داخل الدولة الواحدة فكان هناك اغنياء وفقراء، وتفاوتات في الدخل بين اشد البادان فقراً واشدها ثراءً[31]، فالعولمة احدثت استقطاباً شديداً في الثراء والفقر، حيث تتركز الثروة في يد عدد قليل من الافراد الذين هم اصحاب الاسهم او اصحاب المعرفة فيزداد عدد الاغنياء وفي نفس الوقت يزداد عدد العاطلين من الذين لا يملكون المال والمعرفة وبهذا خلقت الفجوة بين الاغنياء والفقراء[32].

كما ان العولمة ادت ايضاً الى ارتفاع في نسب البطالة، اذ انعكس تأثير التقسيم الدولي الجديد للعمل على زيادة الإنتاج العالمي والنمو الاقتصادي في بعض القطاعات وحقق العالم نمواً اقتصادياً خلال النصف الثاني من القرن العشرين اذ ارتفع الناتج المحلي الاجمالي خلال الـ 50 سنة الماضية إلى 10 أمثال ما كان عليهِ وأرتفع دخل الفرد إلى ثلاثة أمثال عما كان عليهِ [33] ولكن هذا النمو الاقتصادي صاحبهُ تخفيض في عدد العمال فزادت نسبة البطالة بالإضافة إلى

إن البطالة تولدت في القطاعات الصناعية والإنتاجية التي تهاجر رساميلها ومنشآتها الإنتاجية إلى الأطراف ذات الكلفة الأقل وحيث الأسواق التي يتم فيها تصريف منتوجاتها وحيث العمالة ذات الرواتب المتدنية [34] .

نتج عن العولمة أيضاً تدهور نسبة الأجور والرواتب [35] نتيجة المنافسة الموجودة في سوق العمل العولمي والتي انعكست سلباً على القوى العاملة في هذهِ الدول وعلى أجورها وامتيازاتها ، ففي السابق كانت الأجور تتحدد وفق شروط السوق الوطنية أو المحلية أما في ظل العولمة فالأجور أصبحت تتأثر بوضع الاستثمارات المباشرة في دول الأطراف وبالتنافس مع عمال هذه الدول وهذا التنافس يخدم الشركات المتعدية الجنسية ويخلق انخفاض بالأجور في كل من دول المركز والأطراف كما إن التجارة الحرة والنقل غير المقيد لرؤوس الأموال والأسواق المفتوحة تؤدي إلى تعميق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وزيادة التخلف الاقتصادي[36] ، لأن عبور هذهِ الشركات الحدود الجغرافية سيؤدي إلى تهميش مصالح الدول النامية (ومن ضمنها الدول العربية) وستعمل لمصلحة فئة معينة فقط والتي ترتبط مصالحها بهذهِ الشركات ، بالإضافة إلى إن سيطرة هذه الشركات على الآلة الإنتاجية والتحكم بها ستحقق فائض قيمة من المشروعات التي تنفذها في هذهِ البلدان وبالتالي ستؤدي إلى تراجع الصناعات الوطنية لعدم قدرتها على المنافسة . بالإضافة إلى إن هذهِ الشركات لا تقوم بنقل التقانة التي تستخدمها في الإنتاج إلى داخل هذهِ البلدان وفي نفس الوقت تقضي على الشركات الوطنية آلتي قد يتم من خلالها نقل التقانة وتطويرها محلياً. إن التخلف الاقتصادي الحاصل سينعكس على التنمية التي تهدف في ابعادها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية والثقافية إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان و كل الأفراد، و التي يمكن عن طريقها أعمال حقوق الإنسان و حرياته الاساسية [37] ، لما للربط الموجود بين الإنسان و التنمية كما أكد ذلك الإعلان العالمي للحق في التنمية 1986 اذ أعتبر التنمية حقا من حقوق الإنسان، وبالتنمية يتمكن الانسان من الحصول على حقوقه بجميع أبعادها السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية وبالمقابل إذا ما تمتع الإنسان بكافة حقوقه وشعر بارتياحه سينعكس ذلك على نشاطه وعمله وبالتالي على مساهمته في تحقيق التنمية. فالتنمية وحقوق الإنسان مترابطتان الواحدة تدعم الأخرى .

3. للعولمة تأثيرات في الجانب الثقافي على البلدان كافة ومن ضمنها الدول العربية بتأكيدها على ثقافة واحدة وطمس الثقافات والهويات الأخرى، ومحاولتها النيل من ثقافات الشعوب وقيمها

وعاداتها وتقاليدها بعد أن تكتسح خصوصياتها الثقافية وقيمها وتراثها وذلك بعد أن تخترق الحدود التي أصبحت بدون حواجز بفضل وسائل ثقانة الاتصالات الحديثة .

وتظهر آثار عولمة الثقافة من خلال شيوع أنماط الاستهلاك الغربية وذلك عبر الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية والأجهزة الثقافية الأخرى ، وتظهر في سلوك الأفراد وتصرفاتهم وفي المأكل والملبس والمشرب .كما أن التطبيع مع الهيمنة الثقافية يفقد الشعوب ولاءها للامة وبالتالي فقدانها لهويتها الثقافية [38] .

وتظهر آثارها على الثقافة العربية من خلال الاختراق الثقافي الذي يعد من ابرز الأساليب المتبعة من قبل قوى العولمة الثقافية في صراعها مع الثقافة العربية ،فتدفق المعلومات عبر تقنيات المعرفة والأعلام والثقافة الحديثة لا يقصد منها إلا بث وإشاعة مفاهيم جديدة والتوغل إلى منظومة القيم والمبادئ والمفاهيم الأساسية للثقافة العربية وزعزعة القناعات بها والترويج لقيم ومبادئ ومفاهيم قوى عولمة الثقافة التي تتركز حول تعميم الثقافة الغربية الوافدة وكلما اقتحمت ثقافة المركز ثقافة الأطراف أزداد تأثير شعوب الأطراف بهذه الثقافة وإنبهارهم بها وازدياد ميلهم واعجابهم بما ينشر عنها وبالتالي تنعكس على رغبتهم بالتشبه والتقليد أ و الاقتداء بهم أو الرغبة بالهجرة وترك الوطن .

فثقافة الاستهلاك التي يتم الترويج لها بذكاء تعمل على تجريد ثقافات الشعوب من هويتها وخصوصيتها ، وتلبس ثوب الثقافة الاستهلاكية الجديدة وكلما إزداد توغل الشركات المتعدية الجنسية براسمالها وصناعاتها مع تطور وسائل الاتصالات والمعلوماتية يعني زيادة التبعية والاعتماد على الاجنبي كما يساهم الانترنت في نقل الثقافة بالاضافة الى استغلالهُ الادمغة عبر العالم لكي تعمل عن بعد وعبر الشبكات ولصالح الدول المتقدمة ، بالاضافة الى ما يحملهُ من وسائل لهو وتسلية والتي تتنافى مع القيم الروحية والدينية لمجتمعات دول العالم الثالث ومن ضمنها الدول العربية [39] ،وغزو الثقافة الاجنبية هذا يمكن ان يعرض لخطر التنوع الثقافي ويجعل الناس يخشون فقدان هويتهم الثقافية .

بالاضافة الى ذلك فإن العولمة في جانبها الثقافي هي الترويج لنمط من الحياة عبر الافلام والمجلات والمطبوعات [40] وهذه جميعها تساعد في نقل المعايير والقيم المحلية لتصبح عالمية ، كما تستخدم الشركات المتعدية الجنسيات هذه الوسائل لزيادة الترويج لنماذجها الاقتصادية والاجتماعية وبما ان القوى العظمى فقط هي التي تمتلك التقانة فلا مجال للتبادل

والمنافسة ، فيتولد بذلك الغزو والاختراق الثقافي من الذي يمتلك التقانة إلى الذي لا يملكها . هذا كله يعني السيطرة على عقل الانسان ووجدانه ووعيه وسلوكه وغرائزه وبالتالي فقدان وعيه وممارسته لحرية زائفة ونجد في هذا تناقضاً واضحاً مع مجمل المواثيق والاعلانات والدساتير الدولية لحقوق الانسان .

4. للتقانة دوراً مهماً في نشر العولمة وذيوعها وهي بمثابة اداة من ادواتها وتحديداً في مجال تقانة الاتصالات والمعلومات مما لها اهمية في نشر الصورة والمكتوب والمسموع وايصالها الى اصغر بقعة في العالم ، ولعولمة التقانة آثار جمة على مختلف المجالات سواء كانت سياسية او اقتصادية او ثقافية اواجتماعية ، فالمعلومات والمعرفة التي تعد مصدراً للتقانة اصبحت مصدر من مصادر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول [41] وهذه تنعكس على الافراد وعلى أمنهم القومي والوطني. وعن طريق وسائل التقانة الحديثة تمكنت عولمة الاعلام من اختراق الحدود والفواصل الجغرافية دون ان يمنعها مانع ، وتروج للناس كل ما تبغي العولمة ترويجه من عولمة المعلومات، عولمة نمط الحياة، عولمة القيم الاجتماعية ، عولمة الجريمة ، عولمة الخوف والارهاب وبالتالي انعكاس العولمة على الافراد قد يكون ايجابي وقد يكون سلبي . كما ادى اعلام العولمة الى محاولة اقناع الناس بان العولمة جاءت من اجل الدفاع عن حقوق الاقليات وعن الحرية والديمقراطية[42] . ومع انخفاض تكاليف الاتصالات وزيادة سهولة استخدام ادوات التقانة اندفع الناس الى استخدام الانترنت فهو يعد افضل وسيلة في ميدان الاتصالات وتبادل المعلومات وهذا الاستخدام لوسائل التقانة الحديثة خلق فجوة بين عالمين ،عالم يمتلك الدخل المادي الجيد الذي يستطيع اقتناء اجهزة الاتصال الحديثة ، ويمتلك التعليم الكافي للتعامل مع هذه الاجهزة ، ويتقن اللغة الانكليزية التي هي اللغة المستعملة في ما يقرب 80 % من مواقع شبكة الانترنت[43] ، وعالم آخر فقير ، غير متعلم يفتقر الى هذه كلها ويعيش على المعلومات القديمة .

ومن آثار العولمة التقانية على الدول العربية هي انها تسهل من الحصول على التقانة الجاهزة ، والحصول على شيء جاهز يعني تدمير للابداع والخلق والتطور التقاني . كما تؤدي عولمة وسائل التقانة الحديثة من تقانة المعلومات وتقانة الاتصالات ، حيث شيوع الاطباق الفضائية واجهزة الحاسوب وشيوع الاعلام والترويج الى زيادة الاستهلاك من التقانة الحديثة مما يزيد من جعل هذه الدول دولا مستهلكة .

الاثار الايجابية للعولمة

في الواقع ،كما هناك آثاراً سلبية في العولمة ، فان هناك آثاراً إيجابية يمكن تفعيلها والاستفادة منها لتقليل فعل الاثار السلبية ، والاستفادة من العولمة من خلال التفاعل الايجابي مع كل ما تطرحه او تقدمه في المحيط الدولي وبناءاً عليه فإن تأ ثيرالعولمة الايجابي يظهر في الدول التي تعد فيها العولمة وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية والتي تكون قادرة على التصنيع والمنافسة والدخول في الاسواق العالمية [44] وتنعكس بالتالي على دخلها القومي ودخل الفرد ورفاهيته. وظهرت ايجابية العولمة ايضاً للشركات المتعدية الجنسية التي اصبحت اعمالها اكثر تعقداً واكثر منافسة ، والمنافسة بينها اصبحت على صعيد عالمي والتي اصبحت لا تحجزها حدود وطنية وتبيع منتوجاتها في كل انحاء العالم كما هو الحال لماكدونالد (الامريكي الذي يبيع الهاميورغر في موسكو) وشركة اكسون الامريكية التي تستلم على الاقل 75% من ارباح مبيعاتها من خارج الولايات المتحدة الامريكية وكذلك بالنسبة لجنرال موتورز وغيرها[45] . كما ان المؤيدين للعولمة يرون فيها الخير والرفاه بكسر الحدود الجغرافية وتحول العالم الى قرية صغيرة بحيث يستطيع الفرد الاتصال دون مشقة ، ويمكن مشاهدة الحدث ساعة وقوعه بالكلمة والصورة ، وتزداد حركة اتصال الشعوب فيما بينها ، وتنتقل البضائع وتتبادل الشعوب العادات والتقاليد [46] ،وهذه جميعاً تنعكس على الفرد وراحته وزيادة ثقافته.

اما بالنسبة للدول العربية فان ايجابية العولمة تكمن في زيادة التفاعل الثقافي و تبادل المعلومات و الافكار على مستوى العالم عبر وسائل الاتصال الحديثة كالقنوات الفضائية التي تبث الرسائل التلفازية لمختلف انحاء العالم بثا مباشرا، وشبكة الإنترنت التي من خلالها يمكن الاطلاع على احدث الكتب و المجلات العلمية و الترفيهية ذات المستوى الجيد، كما ان المعارف الواسعة التي يوفرها الانترنت للباحثين تؤدي الى توسيع معارفهم و تجعلهم اكثر موسوعية في تناول الظواهر و تخلق لديهم ثقافة انسانية من نوع جديد بحيث تكون لهم رؤية للعالم اكثر شمولية من ذي قبل .

ويتم من خلال البريد الالكتروني E-Mail ارسال رسائل و صور و لقطات مصورة في أي مكان من العالم وفي أي وقت، و عن طريق البريد الصوتي Voice Mail يمكن ارسال الصوت الى أي مكان في العالم و في أي وقت، كما يمكن لمستخدمي الانترنت الحصول على

المعلومات فعليا حول أي موضوع من خلال استخدام خدمات البحث عن تلك المعلومات للمساعدة في ايجادها، ويمكن ايضا الاستفادة من التعلم عن بعد .

كما ان ادخال تقانة التعليم و العلاج عن بعد يمكن ان يوفر الملايين من العملات التي كان ينبغي انفاقها في سبيل ايصال المعلومات .

الاستنتاجات و التوصيات

نستنتج مما سبق أن هناك علاقة ما بين العولمة وحقوق الانسان وان للعولمة و بكافة أبعادها لها أثار سلبية اكثر مما هي إيجابية انعكست أثارها على حقوق الإنسان إذ حصل انتهاك لهذه الحقوق فطابع الهيمنة والتدخل بالشؤون الداخلية للدول واحتكار التقانة المتطورة والسيطرة على اقتصادات الدول والتحكم بها ، والقضاء على سيادة الدول ومحاولة فرض الثقافة الواحدة وخلق النزعة الاستهلاكية لدى الأفراد وما إلى ذلك من نتائج العولمة تؤثر جميعها على الدول والشعوب و الإفراد فتدمر التنمية فيها بكافة أشكالها و من ضمنها التنمية البشرية فتقتل الإبداع

الذي هو اللبنة الأساسية للتقدم العلمي و التقاني الذي يعتبر السلاح الأساسي لمجابهة تحدي العولمة .

فالتقانة تدخل كافة ميادين الحياة و تشمل كافة العلوم من عالم الصناعة الى عالم المواد الأولية الى عالم الالكترونيات الدقيقة وعالم التقلنة الحيوية و الطب والهندسة الوراثية و في الصحة و الزراعة والغذاء و عالم الاتصالات و المعلوماتية و لها تاثيرات في مختلف الجوانب الاقتصادية و السياسية والاجتماعية، و القضاء على التقانة لدى الفرد يعني انتهاك لحقوقه في العمل و العيش و الحياة .

لهذا فهناك ثمة أسس و أدوات لابد من الاخذ بها على الصعيد الوطني والعربي للتمكن من الوقوف امام تيار العولمة و التقليل من تحدياتها .

1. الحوار الهادف و البناء القائم على عقلية واعية و متطورة بين المجتمعات للتاكيد على ضرورة احترام حقوق الانسان و صيانتها سواء من الافراد او الشعوب او الدول و ذلك عن طريق المؤتمرات و الندوات و اللقاءات المباشرة او عبر وسائل الاتصالات الحديثة (الانترنيت و الفضائيات) .
2. نشر ثقافة حقوق الانسان، و نشر ثقافة التسامح و التعاون و الحوار و التضامن داخل المجتمعات و محاربة ثقافة العنف وانتهاك حقوق الانسان و هنا تلعب المدارس والجامعات دورا كبيرا بالاضافة الى دور وسائل الاعلام في ذلك .
3. تطوير الانسان و اكتشاف ما فيه من طاقات ودعمها و توفير كل مستلزمات التطور و الابداع والاتقان لديه، سواء بدورات تدريبية او الاشتراك في المؤتمرات العلمية لاعداده وتنميته لكونه الاساس في التنمية الشاملة .
4. تطوير مراكز البحوث العلمية واعمالها لما يؤدي الى تملك هذه المؤسسات ناصية التقانة الحديثة، وفسح المجال الكافي و الواسع للكفاءات العقلية و العلمية والعملية والتنافس العلمي بين الجامعات و المعاهد وتشجيع الابحاث وحسن الاداء الوظيفي .
5. مجابهة تحدي العولمة بما يحفظ للانسان حقوقه عن طريق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التقانية و البشرية .
6. لا بد من ان تعمم الديمقراطية ورعاية القيم الديمقراطية و محاولة النهوض بالمجتمع الانساني على قواعد و قيم الديمقراطية و حقوق الانسان.

7. لابد من توافر ستراتيجية تهدف الى تطوير مناهج المعرفة والتعليم بالشكل الذي يخدم المجتمع وينهض بالانسان نهوضا تنمويا
8. التربية على حقوق الانسان و النهوض بها من خلال الحوار الانساني بين افراد المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة.
9. تحديد يوم يحتفل به بحقوق الانسان على صعيد وطني لاعطاء المفهوم اهميته و ضرورته ويتم فيه اشاعة هذه الحقوق من خلال الندوات و الاحتفالات للتعريف بماهية حقوق الانسان.

الهوامش والمصادر:

1. صادق جلال العظم (1999) ، ما هي العولمة ، ما العولمة ، ط1 ، دمشق ، دار الفكر ، 125.
2. طلال عتريس (2000) ، في مفهوم العولمة ، العرب و العولمة ، ط3 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 44 .
3. A.B Fellner (1997) , Global Unionism : A potential player , Geneva , international , labour review, vol 136 , n.4, 533
4. D. Nayyar (2000) ,globalization and development strategies , New Delhi , Jawaharlal Nehru university , 4
5. H.Mowlane (1998) , globalization of mass media : a pportunities and callenges of the south , New York united nations , 22
6. W.H.Reinicke (1997) , Global public policy , Review of international affairs , vol .76, No.6, Nov/ dec , 127 .

7. تغريد جليل ايوب (2004) ، العولمة و مستقبل التقانة في الوطن العربي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، 5-8
8. سيف بن علي الجروان(1999) ، العولمة و السوق العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 249 ، السنة 22 ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،142.
9. نبيل الدجاني (2000)، العولمة و الهوية الثقافية : عولمة الثقافة ام ثقافة العولمة ؟ ، العرب و العولمة ، ط 3 ، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،337.
10. طلال عتريس (2000) ، في مفهوم العولمة ، العرب والعولمة، ط 3 ، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 44-45.
11. نبيل الدجاني (2000)، المصدر السابق نفسه ، 337.
12. حسام عيسى (2000) المصدر السابق نفسه ، 58.
13. هانس بيتر مارتين ، هارالد شومان (1998) فخ العولمة ، ترجمة عدنان عباس علي ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الاداب ، 33.
14. تغريد جليل ايوب (2004) مصدر سابق ، 14.
15. عبد الخالق عبد الله (2002) عولمة السياسة و العولمة السياسية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد278 ، السنة 24، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 24 .
16. جورج قرم (2002) ، عالم القطب الاوحد واتجاهاته ، مجلة المستقبل العربي ، العدد278 ، السنة 24، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،96
17. عبدالجليل كاظم الوالي (2002) ، العولمة بين الاختيار والرفض ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ،275، السنة 24، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،64
18. مها ذياب (2002) ، تهديدات العوامة للوطن العربي ،مجلة المستقبل العربي، العدد 276 ،السنة 24، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،154.
19. ميز الحمش (2002) ، النظام الاقليمي العربي والتحديات الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 276 ، السنة 24 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 45 .
20. عبد الجليل كاظم الوالي (2002) ، مصدر سابق،74
21. رياض العطار (2001) ،انتهاكات حقوق الإنسان في العراق ، ط1 ، سوريا ، الجمعية العراقية لحقوق الإنسان ، 9.

22. علي حسين الجابري واخرون (1999) ،العوامة وقضايا حقوق الانسان وحرياته الاساسية، العولمة والمستقبل العربي ،سلسلة المائدة الحرة ،العدد 37 ،بغداد ، بيت الحكمة، 216.
23. محمد فائق (2000) ،حقوق الانسان والتنمية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 251 ، السنة 22،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،99.
24. جميع مايدرج في هذا الجانب من نصوص تتعلق بقضايا حقوق الانسان اخذت من – مجموعة صكوك دولية – حقوق الانسان ، الامم المتحدة ، مركز حقوق الانسان، جنيف ، 1988.
25. سعد حسين فتح الله (1995) ، التنمية المستقلة : المتطلبات و الاستراتيجيات و النتائج ، ط1، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 15 .
26. محمد عابد الجابري (1997) ، قضايا في الفكر المعاصر ، ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 147.

27. علي حسين الجابري واخرون (1999) ،العوامة وقضايا حقوق الانسان وحرياته الاساسية، العولمة والمستقبل العربي ،سلسلة المائدة الحرة ،العدد 37 ،بغداد ، بيت الحكمة، 216.
28. محمد فائق (2000) ،حقوق الانسان والتنمية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 251 ، السنة 22،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،99.
29. جميع مايدرج في هذا الجانب من نصوص تتعلق بقضايا حقوق الانسان اخذت من – مجموعة صكوك دولية – حقوق الانسان ، الامم المتحدة ، مركز حقوق الانسان، جنيف ، 1988.
30. سعد حسين فتح الله (1995) ، التنمية المستقلة : المتطلبات و الاستراتيجيات و النتائج ، ط1، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 15 .
31. محمد عابد الجابري (1997) ، قضايا في الفكر المعاصر ، ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 147.
32. D.Nayyar (2000) , op.cit ,6-7.
33. F.Rajaee (2000) , international relations theory of the globalized world the Iranian journal and international affairs , Vol .II , No.3, the institute for political and international studies, 381.
34. جمال قنان (1999)، نظام عالمي جديد ام سيطرة استعمارية جديدة ، في العرب و تحديات النظام العالمي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 147–149
35. اسامة امين الخولي (2000)، في مفهوم العولمة، العرب و العولمة ، ط 3 ، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ، 12
36. محمد عابد الجابري (1997) ، قضايا في الفكر المعاصر ، مصدر سابق ، 139
37. Human development Report (2000) , human rights and human development published for the united nations development programme ,p.82
38. D.Nayyar (2000) op.cit , 2
39. صادق جلال العظم (1999) ، مصدر سابق ، 56.
40. M. Kotabe , k.helsen (2000) , global marketing management newyork ,john Wiley & sons , INC ,15
41. كريم بقرادوني (2000)، الولايات المتحدة و العولمة، العرب و العولمة، ، ط 3 ، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 267 .

42. محمد فائق (2000)، مصدر سابق، 101.
43. محمد عابد الجابري (2000)، العولمة و الهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي، العرب و العولمة،ط 3 ، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 303.
44. سعد الدين ابراهيم واخرون (1996)، المجتمع و الدولة في الوطن العربي، ط2، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 353-354 .
45. محمود علم الدين (1996)، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التاثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال، مجلة السياسة الدولية، العدد123، السنة 32 ، الاهرام، مركز الدراسات الدولية، 105.
46. نبيل علي (2000)، ثورة المعلومات : الجوانب الثقافية، العرب و العولمة، ط 3 ، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،104.
47. عبد الجليل كاظم الوالي (2002)، مصدر سابق، 69 .
48. تقرير التنمية البشرية (1999)، العولمة ذات الوجه الانساني ، نيويورك الامم المتحدة،1.
49. حسن حنفي (1999)، العولمة بين الحقيقة و الوهم، ما العولمة، مصدر سابق،23 .
50. S.P. Robbins (2000), organizational behavior, 9th ed, U.S.A, prentice- hall of India, 13.
51. www. Google.com /fill: //a.rajae.htm
اسلام ست / مؤتمر العولمة / مقدمة الدكتور احمد رجائي الجندي، 2